الملحق رقم (٢)
المشاريع الممولة من قرض الخزينة

أسم المشروع	مليون فرنك فرنسي
- توسعة صوامع الحبوب في اربد	٤٠
- تحسين وتوسعة محطة تنقية المياه العادمه / البقعه	٣٥
- تطوير مركز الرادار لمراقبة الرحلات الجوية في مطار عمان	١٥
* المجموع	٩٠

معالي رئيس المجلس

اشكركم الزملاء وارفع الجلسه وانبه ان يوم الاربعاء سيكون خطاب الموازنه على المجلس الكريم ، وشكراً لكم جميعاً

((انتهت الجلسه))

امين عام مجلس النواب	رئيس مجلس النواب
د. محمد المصالحه	م. سعد هايل السرور



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الرابعة

من الدورة العادية الرابعة لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة يوم الاربعاء الواقع في ٢٣/ رجب/ ١٤١٧ هجرية الموافق ٤/١٢/١٩٩٦ ميلادية.

العدد (٤) الجلد (٣٤)

الصفحة

- جدول الاعمال -

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالمنعم ابو زنط.

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد انور الحديد.

جـ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالرحيم عكور.

د - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور نادر ابو الشعر.

هـ - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور هاشم الدباس.

و - طلب معذرة مقدم من معالي المهندس سمير قعوار.

ط - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور فوزي الطعيمه.

ي - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور محمد ابو عليم.

الصفحة

٣ أ - الاستماع الى خطاب الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦، يلقيه معالي وزير المالية. ١١

ب - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١١٤٢٨) تاريخ ١٩٩٦/١١/٢٧، والمتضمن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧.

٤ - قرارات اللجان المتعلقة بانتخاب رؤساء ومقررين لها:

١ - قرار لجنة الشؤون العربية والدولية رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/١ والمتضمن انتخاب: ٢٨

١ . سعادة الدكتور فوزي الطعيمة رئيساً للجنة.
٢ . معالي الدكتور عبدالمجيد العزام مقرراً للجنة.

٢ - قرار اللجنة الادارية رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢ والمتضمن انتخاب:

١ . سعادة السيد أحمد الكساسبه رئيساً للجنة.
٢ . سعادة السيد خالد عبدالنبي العجارمة مقرراً للجنة.

٣ - قرار لجنة التربية والثقافة والشباب رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢ والمتضمن انتخاب:

١ . معالي السيد نادر الظهيرات رئيساً للجنة.
٢ . سعادة السيد فرح الربضي مقرراً للجنة.

٤ - قرار لجنة الصحة والبيئة رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢ والمتضمن انتخاب:

١ . معالي الدكتور محمد عضوب الزبن رئيساً للجنة.
٢ . سعادة الدكتور هاني حجازين مقرراً للجنة.

٥ - قرار لجنة الزراعة والمياه رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/١، والمتضمن انتخاب:

١ . سعادة السيد حاتم الغزاوي رئيساً للجنة.
٢ . سعادة السيد جميل الحشوش مقرراً للجنة.

٦ - قرار لجنة العمل والتنمية الاجتماعية رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/١، والمتضمن انتخاب:

١ . معالي الدكتور نادر ابو الشعر رئيساً للجنة.
٢ . سعادة السيد سليمان السعد مقرراً للجنة.

الصفحة

٧ - قرار لجنة الطاقة والثروة المعدنية رثم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/١، والمتضمن انتخاب:

١ . سعادة السيد بدر الرباطي رئيساً للجنة.
٢ . سعادة السيد فواز الزعبي مقرراً للجنة.

٨ - قرار لجنة الخدمات العامة والسياحة والآثار رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/١، والمتضمن انتخاب:

١ . معالي السيد توفيق كريشان رئيساً للجنة.
٢ . سعادة السيد فواز الزعبي مقرراً للجنة.

٩ - قرار لجنة فلسطين رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/١، والمتضمن انتخاب:

١ . سعادة السيد عبدالعزيز جبر رئيساً للجنة.
٢ . سعادة الدكتور عبدالمجيد الأقطش مقرراً للجنة.

١٠- قرار لجنة الريف والبادية رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/١، والمتضمن انتخاب:

١ . سعادة السيد محمد الحنيطي رئيساً للجنة.
٢ . معالي المهندس منصور بن طريف مقرراً للجنة.

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة. ٣٢

• عينت يوم الاربعاء تاريخ ١٩٩٦/١٢/١١.

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاربعاء) الموافق ١٩٩٦/١٢/٤ ميلادي.

عقد مجلس النواب جلسته (الرابعة) من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة (معالي المهندس سعد هايل السرور) وحضور أمين عام مجلس النواب د. محمد المصالحة العبادي وتغيب بإجازة من الأعضاء السادة: لا احد.

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة: عبدالمنعم ابو زنط، انور الحديد، عبدالرحيم عكور، د. نادر ابو الشعر، د. هاشم الدباس، م. سمير قعوار، د. فوزي الطعيمة، د. محمد ابو عليم.

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة: هاني حجازين.

• وحضر من الحكومة:-

١ - دولة السيد عبدالكريم الكباريتي رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع.

٢ - معالي الدكتور عبدالله النسور وزير التعليم العالي.

٣ - معالي الدكتور عوض خليفات وزير الداخلية.

٤ - معالي المهندس عبدالهادي المجالي وزير الأشغال العامة والاسكان.

٥ - معالي السيد عبدالكريم الدغمي وزير العدل.

٦ - معالي السيد جمال الصرايرة وزير البريد والاتصالات.

٧ - معالي المهندس علي أبو الراغب وزير الصناعة والتجارة.

٨ - معالي الدكتور صالح ارشيدات وزير السياحة والآثار.

٩- معالي الدكتور عبدالرزاق طبيشات وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١٠- معالي الدكتور عارف البطاينة وزير الصحة.

١١- معالي الدكتور عبدالسلام العبادي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

١٢- معالي السيد محمد الذويب وزير دولة للشؤون البرلمانية.

١٣- معالي السيد هشام التل وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.

١٤- معالي المهندس حماد ابو جاموس وزير التنمية الاجتماعية.

١٥- معالي المهندس منير صوبر وزير التموين.

١٦- معالي الدكتور عبدالحافظ الشخانبه وزير العمل.

١٧- معالي السيد مفلح الرحيمي وزير دولة.

١٨- معالي الدكتور احمد القضاة وزير الثقافة.

١٩- معالي الدكتور مصطفى شنيكات وزير الزراعة.

٢٠- معالي السيد محمود الهويمل وزير دولة.

٢١- معالي السيد محمد داودية وزير الشباب.

٢٢- معالي السيد محمد عودة نجادات وزير دولة.

٢٣- معالي الدكتور منذر المصري وزير التربية والتعليم.

٢٤- معالي السيد مروان عوض وزير المالية.

٢٥- معالي الدكتور مروان المعشر وزير الاعلام.

٢٦- معالي الدكتور كمال ناصر وزير التنمية الادارية.

٢٧- معالي المهندس ناصر اللوزي وزير النقل.

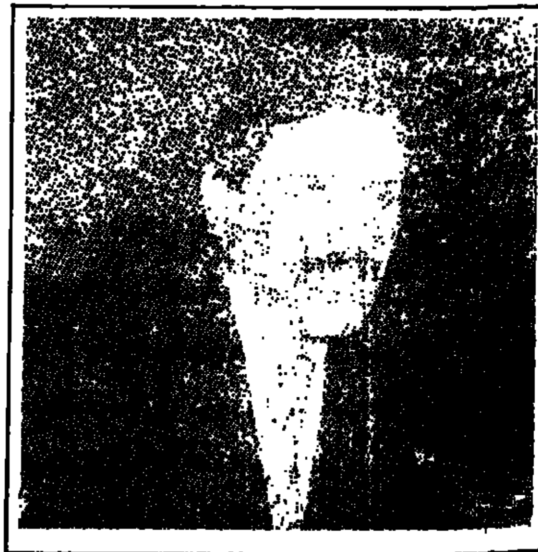
وحضر من الامانة العامة:-

١ - السيد نذير عطيات.

٢ - السيد علي الحسبان.

٣ - السيد محمد الرديني.

٤ - السيد غسان النجداوي.



معالي رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة السيد الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام:-

١ - تلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس

يعفى؟

يعفى

السيد الامين العام

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

١ - طلب معذرة مقدم من معالي المهندس سمير قعوار.

٢ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور فوزي طعيمه.

٣ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد انور الحديد.

٤ - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور محمد ابو عليم.

٥ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالرحيم عكور.

٦ - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور هاشم الدباس.

٧ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالمنعم ابو زنط.

٨ - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور نادر ابو الشعر.

هل يوافق المجلس الكريم على معذرة السادة النواب؟

الجميع: موافقه

معالي رئيس المجلس

الزملاء في ما يستجد من اعمال لدي بعض الزملاء الذين طلبوا الحديث تحت هذا البند وابدأ اولاً بالنائب ابراهيم سماره:-

● السيد ابراهيم سماره

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، حضرات النواب،

لاشك أن التخطيط الاقليمي والتنموي له أهدافه وغاياته الشمولية ليتسنى للموارد المالية أن توزع بعدالة وفق الضرورات والحاجات. ومشروع إربد الكبرى الذي سيضم تحته ثلاثة وعشرين مجلساً بلدياً وعشرة مجالس قروية، سيحول لامركزية الحكم المحلي إلى مركزية تنحصر في مدينة إربد المثقلة بديونها، شأنها شأن المجالس البلدية والقروية. وإربد تشهدون عجزها عن خدمة نفسها، فشوارعها تشكل هدراً للاقتصاد الوطني لما تسببه من عطب سريع لأجهزة السيارات التي تمر بها مضطرة او مختارة، فهل سيكون بمقدور أمانة إربد الكبرى المأمولة أن تعالج مشكلات وحاجات ثلاثة وثلاثين مجلساً بلدياً وقروياً حولها؟ ثم لماذا فكرة التعجيل المتعمد في انقراض وانحسار الرقعة الزراعية مصدر القوت وتحويلها إلى سلعة يتجر بها الناس؟

معالي الرئيس، حضرات النواب،

إن توسعة حدود إربد الكبرى سيضم لواء قصبة إربد ومنطقة جامعة العلوم والتكنولوجيا الرمثاوية بمساحة تقدر ب (٤١٥) كم٢، وستكون أمانة عمان الكبرى التي حجزت للغاية نفسها (٥٤٠) كم٢، ولا أعتقد أن ما جرى بعمان كان صحيحاً أو مبنياً على تخطيط إقليمي تنموي سليم ليكون مثالاً للاقتداء به.

نحن بحاجة إلى حلول إبداعية لتطوير الأقاليم والبلديات وتنميتها وليس إلى ما يوهم الآخرين بأننا نطور ونحن في الحقيقة نراوح مكاننا. فمشروع إربد الكبرى وليد ترف عشوائي في التفكير يثير الضجيج بدل مواجهة المشكلات والتصدي لها وحلها. وإذا كان معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مصراً على مشروعه هذا فإنني أقترح عليه أن يدرس تجربة عمان ولندن والقاهرة دراسة عملية موضوعية مقارنة أولاً، وخلاف ذلك فإنني أقترح عليه، لكون عمان مركزاً متوسطاً، أن يضم إلى أمانتها كل الأراضي شمالاً حتى عقربة والهضبة، وكل الأراضي جنوباً حتى العقبة والبحر الأحمر، ليكون منها أمانة عمان الكبرى بالشكل الذي يرضيه لتشمل الأردن الأكبر بكامله. أليس ذلك خيراً؟ وليسامحنا معاليه والقائمون على هذا المشروع.

شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ هاني المصالحه

السيد هاني المصالحه

شكراً معالي الرئيس

ارجو ان انقل الى المجلس الكريم ما يعانيه القطاع الزراعي الان من تردي باسعار المنتوجات الزراعية واصبحت لا تغطي اثمان الصناديق الفارغة والمزارعون يناشدون الحكومة الموقرة ودولة الرئيس شخصياً التدخل لرفع المعاناة عنهم وعدم السماح باستيراد المنتوجات الزراعية من الاسواق الخارجية الا بنظام المقايضة من الانتاج المحلي والتباحث مع الدول الخليجية للتصدير اليها واذا لم تكن هناك بوادر للانفراج فان المزارعين سيضطرون لبيع اراضيهم حيث اصبحت تلك الاراضي عبئاً عليهم.

اضافة الى انهم سيهجرون اراضيهم ويرتحلون الى عمان وستكون الحالة هذه فقدنا قطاعاً كبيراً ومهماً كذلك ورد لمسامعي ان هناك اصابة بوباء الملاريا في منطقة الاغوار وانني ارجو من وزارة الصحة زيادة فرق المكافحة واطالب الوزارات المختصة معالجة مشكلة الذباب.

وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكراً، معالي وزير الصحة.

معالي وزير الصحة

شكراً معالي الرئيس

ارجو ان اوضح ان الاردن قد قضى على هذا الوباء كلياً منذ وقت طويل ولقد اصبح لدينا الخبرات الكفوءة جداً بهذا المجال حتى اصبحت منظمة الصحة العالمية تستعير من كادر وزارة الصحة بما هم اخصائيين بهذا الوباء وارسالهم للدول المجاوره للقضاء عليه كما فعلوا في الاردن ولكن في بعض الحالات تظهر حالات متفرقة ومنذ وقت طويل لم تظهر عندنا الا حالة قبل اسبوع في الاغوار الوسطى واتخذنا كل الاجراءات لمسح المنطقة وزيادة عدد الفرق ودراسة الموضوع بكامله والحمد لله لغاية الآن لم تظهر غيرها مع لفت النظر ان لدينا هناك وافدين من دول متعددة من الهند ومن الباكستان ومن مصر وبدأنا باتخاذ الاجراءات – وان شاء الله – تكون النتائج مرضية وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، معالي وزير الزراعة.

معالي وزير الزراعة

شكراً معالي الرئيس.

بداية شكراً للزميل هاني المصالحة اقر ان هناك في هذه الايام تدني في اسعار الخضروات وحقيقة فيها انعكاسات سلبية على المزارعين، لكن اقدر ان اقول ان هناك اسباب كثيرة هناك سبب رئيسي هو تواصل حالة المناخ لان التنوع البيئي الذي لدينا ما زال مستمر، الموسم في البادية الشمالية هناك انتاج بالبادية الجنوبية وبالذات في الجفر والديسه بالاضافة الى المناطق الشفا غورية وبالذات وادي بني حماد، ثم تلاه وتواصل مع الاغوار كل هذا ظرف المناخ سمح التواصل المستمر في كل المواسم، مع كل هذه الظروف الحقيقية هناك توجه وجهود كبيرة من اجل التصدير، حالياً نصدر ما بين (١٨٠٠ – ٢٠٠٠) طن يومياً الى اسواق لبنان واسواق الخليج العربي وبالذات دبي وقطر والبحرين والكويت والسعودية وحتى الى اوروبا الشرقية.

قبل يومين ذهب من عندنا براد.

بالرغم من كل هذا غير مرضينا، نحن نحاول وبشكل مستمر من اجل الزيادة في التصدير حتى قمنا بالفترة السابقة قبل خمس ايام بدعم بعض حالات التصدير من اجل دعم المصدرين وسيرنا اكثر من خمس شحنات للخليج العربي وايضاً في الجانب الآخر هناك اتصالات مع الاخوه اللبنانيين بالرغم من انهم يأخذوا منا كل يوم بحدود (٢٠ – ٢٥) براد اكن

غير كافي وعندنا اتصالات معهم – ان شاء اللـه – في الفترة القادمة نستطيع ان ندفع عملية التصدير الى اكبر من هذا الحجم المرحلة الحالية.

شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، الاستاذ فرح الربضي

الدكتور فرح الربضي

مراعاة للوقت ارجو ان توجل مداخلتي للمرة القادمة.

معالي رئيس المجلس

غير مستعجل الموضوع،

الاستاذ فواز الزعبي

السيد فواز الزعبي

شكراً معالي الرئيس

إن الفضل لا يأتي إلا من أهل الفضل، ولا بد من نسب الفضل لأهل الفضل، لأن الخير لا يعدم جوازية عند أهل الخير، فالشعب يقدر كل نية أو توجه خير، لأنه غير جاحد وغير منكر للجميل فكيف إذا كان تصميماً وعمل وإرادة؟؟

نعم أيها الزملاء الأكارم، فموقف الزميل النائب رئيس الحكومة أصبح يقنع كل فرد فينا، ليس على مستوى نواب الشعب، بل على مستوى المواطنين فهو إبن الأردن، ونائب الشعب وزند الحسين حيث الأخلاق العالية والتصرف الحكيم الراقي الذي تعلمه في مدرسة الحسين.

من المواطنين وإليهم، ينظر الى الماضي بعيد الحاضر، ويستشرف الحاضر بعين المستقبل، فهذا هو نائب الأمة ورجل الدولة الذي نقدره لا نتحدث بذلك لغاية او هدف، ولكن لا بد من قول الحق في مجلس الحق وأمام الموقف الحق، الذي سطره زميلنا رئيس الحكومة أمس الأول، فرفع هاماتنا وكبر، وكبرنا به نواباً وشعباً فصفق الجميع.

معالي الرئيس،،،

الزملاء الأفاضل،،،

أنتم تعلمون أن طبيعة لواء الرمثا، ومدى الأهمية المطلقة التي يعتمد عليها أبناء اللواء على مركز حدود الرمثا، فعشرات الآلاف من المواطنين والإستثمارات الكبيرة والمشاريع الكثيرة التي أعدت عبر عشرات السنين الماضية للتكيف مع متطلبات هذا المركز.

حتى أصبح مصدر الرزق الأوحد الذي تعتمد عليه الآف الاسر ناهيكم عن مدينة الحجاج، والمدن الصناعية، التي تعود على البلدية بمبالغ لا بأس بها تنعكس على واقع الخدمات بالاضافة الى مئات المحال التجارية وخدمات المسافرين وشركات التخليص ومحطات الوقود وغيرها من المنشآت التي شيدت من اجل حاجات المركز التي دفع المواطنون من اجلها كل ما لديهم. الا انه وفي ليلة ظلماء اتخذ القرار الكارثة دون النظر الى النتائج او طرح البدائل ذلك القرار ايها الزملاء الافاضل المتمثل بنقل مركز جمرك الرمثا الى منطقة جابر فكانت الصدمة لكل فرد في اللواء فقبله بقليل ومن اجل ترفيع احدى الالوية الى محافظة سلخت عشرة قرى من لواء الرمثا وضمت الى هذه المحافظة الفتية دون النظر او الاكتراث بلواء الرمثا واهله، ناهيك عن استملاك الدولة لاغلى واخصب الاراضي الزراعية كموقع الجامعة. ومثلها كمدينة الحسن الصناعية واخرى لمجمع تموين الشمال والمحطة الزراعية دون ان يستفيد اللواء من عائدات هذه الموسسات التي تم ربطها بمحافظات اخرى عزيزة علينا في الوقت الذي رفضت فيه كل مطالب اللواء، هذا اللواء الذي قدم ويقدم الغالي والنفيس في سبيل رفعة هذا الوطن، ولم يبخل بأرواح أبنائه اذ يقدم شهيدين أو اكثر يستشهدون أسبوعيا، حرقا بصهاريج النفط التي تؤمن للوطن حاجياته من الطاقة، ولا اريد ان اعدد ذلك.

ان وضع لواء الرمثا بعد نقل الحدود وضع مأساوي بكل ما تحمله الكلمة من معاني لان النتائج المترتبة على ذلك ستكون وخيمة، فالرمثا والحال هذه تدخل طور الاحتضار في النزاع الاخير من الحياة اذا لم يبقى الا استئصال بقية اعضائها واطرافها والتبرع بها لمحافظات مجاوره فالامل بالزميل النائب رئيس الحكومة وزملائنا الوزراء الذي وقعوا على اكثر من عريضة قدمتها من خلال هذا المجلس الكريم بمكرمة من مكرمات قائد هذا الوطن لأنقاذ اهله وعشيرته في لواء الرمثا وحمايتهم مكرمة نبيلة من رجل نبيل.

انها امانة المسؤولية التي نتحملها جميعاً من اجل رفعة هذا الوطن انطلاقاً من قول جلالته فلنبن هذا البلد ولنخدم هذه الامة، وكما قال ولي سمو العهد الامين لا بد من ايجاد البديل قبل الرحيل للحافظ على ثغر الاردن الباسل في الشمال كما نحافظ عليه في الجنوب وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، نقطة النظام الاستاذ علي الشطي.

السيد علي الشطي:

شكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس نقطة النظام تتعلق بالاسئلة التي قمت بتوجيهها الى عدد من السادة الوزراء بتاريخ شهر شباط الماضي من هذا العام ولم تردني الاجابة حتى الآن، اريد ان اعرف ماهو سبب تأخير الاجابة على هذه الاسئلة حتى تاريخه وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

وايضاً في النظام استاذ علي سوف يكون كل اربع جلسات جلسة مخصصة للاسئلة عندها تطرح ما تريد حول موضوع تأخير اسئلتك لعلك تجد جواب. معالي وزير الداخلية.

معالي وزير الداخلية:

شكراً معالي الرئيس.

اريد ان اوكد جواباً على مداخلة النائب فواز الزعبي بأن مركز حدود الرمثا سيبقى مفتوحاً وان الجانب الاردني والسوري قد اجتمعا في الامس واتفقا على ان يبقى المركز مفتوحاً للزوار والسياح وللمسافرين كما كان سابقاً باستثناء الشاحنات التي سوف تأخذ مجراها ومسارها عبر المركز الحدودي الجديد وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، نعود لجدول الاعمال البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٣ـ أـ الاستماع الى خطاب الموازنة العامة الى خطاب الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦، يلقيه معالي وزير المالية تفضل.

معالي رئيس المجلس:

زملائي سلستمع الآن من معالي وزير المالية الى خطاب الموازنة العامة للسنة المالية القادمة معالي وزير المالية تفضل.

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يسعدني ان اقدم لمجلسكم الكريم مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧ في موعده الدستوري، والذي جاء مجسداً لمسيرة النمو الصحي المستديم، الذي تبنته الحكومة في برنامج الاصلاح الاقتصادي لاعادة التوازن الداخلي والخارجي، وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي، وايجاد البيئة الاستثمارية المناسبة والجاذبة للاستثمارات المحلية والاجنبية، وتحقيق المزيد من التفاعل بين القطاعين العام والخاص، في الانشطة الاقتصادية المتعددة، التي تساهم في بناء الموارد واستخدامها باكفأ الطرق انتاجية واقلها كلفة.

وقد جاء اعداد مشروع قانون الموازنة العامة الذي بين ايديكم، استمرارا لثوابت السياسة المالية الرامية الى تحقيق الاعتماد على الذات وتخفيض عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من خلال تحسين كفاءة تحصيل الايرادات العامة وضبط الانفاق العام، اضافة الى زيادة المدخرات الحكومية من خلال تخفيض الاستهلاك الحكومي وتوجيه الانفاق الرأسمالي لتوفير البنية التحتيه اللازمة لجذب الاستثمار المحلي والدولي.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد حقق الاقتصاد الوطني خلال النصف الاول من هذا العقد، معدلات نمو مرضية في المدخرات الوطنية، والاستثمار الكلي، والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، مما عزز المحافظة على سعرصرف الدينار مقابل العملات الاجنبية، والاستقرار في المستوى العام للاسعار، وتخفيض عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، والانطلاق الى مرحلة النمو الصحي المتواصل، بعد ان تجاوز مرحلة الصعوبات والتحديات الجسام، التي تعرض لها في نهاية العقد الماضي وبداية هذا العقد.

وان الحكومة وهي تتبنى برنامج الاصلاح الاقتصادي للاعوام (١٩٩٦ – ١٩٩٨) انما تسعى الى تحقيق اهداف هذا البرنامج المتمثلة في الوصول الى نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٦,٥٪ مع زيادة فرص العمل المتاحة والمحافظة على استقرار المستوى العام للاسعار وتخفيض عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الى ما دون ٣٪ وتحقيق هذا النمو من خلال زيادة نشاط القطاع الخاص وتفعيله وحفز القطاعات الانتاجية وتهيئتها للتوجه نحو

الانتاج التصديري مع المحافظة على المستويات العالية من الاستثمار ليبقى في حدود ٣٤٪ كنسبة من الناتج المحلي جمالي، وزيادة المدخرات الوطنية مما يتطلب الاستمرار في اعتماد سياسات مالية تحد من الاستهلاك الحكومي وتحسن نوعية الانفاق، وتخفض عجز الموازنة قبل المنح والمساعدات الى ما دون ٢,٥٪ كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٨، بالاضافة الى تبني سياسات نقدية تحافظ على استقرار سعر صرف الدينار واجراء اصلاحات هيكلية في مجال التجارة والاسواق المالية.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

فيما يلي استعراض لأهم المؤشرات الاقتصادية لعام ١٩٩٦:

أولاً : الناتج المحلي الاجمالي

تظهر النتائج الاولية، ان الناتج المحلي الاجمالي، سينمو هذا العام بحوالي (٥,٢٪) بالاسعار الثابتة مقابل (٦,٩٪) عام ١٩٩٥ وبالاسعار الجارية (١٠,٨٪) مقابل (١٠,٢٪) عام ١٩٩٥. وستحقق بعض القطاعات الاقتصادية، نموا حقيقيا مرضيا خاصة قطاع التعدين الذي يتوقع ان ينمو بحوالي (١٠٪)، في حين يتوقع ان تنمو قطاعات تجارة الجملة والتجزئة والنقل والاتصالات والصناعات التحويلية بحوالي (٦٪) لكل منها، في حين ستشهد بعض القطاعات الاخرى، نموا اقل مما تحقق لها العام الماضي، كما هو الحال في قطاع الانشاءات.

ثانياً : الادخار والاستثمار

تظهر المؤشرات الاولية، استمرار نمو نسبة المدخرات الوطنية والتي تعتبر الهدف الرئيسي للسياسات التصحيحية الرامية الى تحقيق مبدأ الاعتماد على الذات. فمن المتوقع ان ترتفع نسبة الادخار الى (١٢,١٪) من الدخل المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٦ مقابل (١١,٨٪) لعام ١٩٩٥، وتشكل ادخارات القطاع الخاص الجزء الاكبر من هذه الادخارات حيث من المتوقع ان تصل هذه النسبة الى (١٠,٨٪) من الدخل المحلي الاجمالي، وقد نتجت الزيادة في الادخارات المحلية، عن سياسة الحكومة في تحفيز الادخارات وترشيد الاستهلاك الكلي من الناتج المحلي الاجمالي من (٨٨,٢٪) عام ١٩٩٥ الى (٨٧,٩٪) عام ١٩٩٦.

وفي مجال الاستثمار، تبين المؤشرات الاولية ارتفاع التكوين الرأسمالي الثابت بنسبة (١٦,٠٪) عن عام ١٩٩٥ ليصل الى (١٧١٦,٩) مليون دينار عام ١٩٩٦، وبذلك ترتفع نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي من (٣١,٨٪) عام ١٩٩٥ الى (٣٣,٤٪) عام ١٩٩٦. ومن المؤشرات الايجابية المتعلقة بهذا الخصوص ارتفاع مساهمة استثمارات القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لتصل الى (٢٧,٢٪) عام ١٩٩٦ مقابل (٢٤,٩٪) في العام الماضي، هذا وما زالت الاستثمارات في قطاع البناء والانشاءات تشكل نسبة عالية من حجم الاستثمار على الرغم من انخفاض هذه النسبة من (٨١,٤٪) عام ١٩٩٥ الى (٧٧,٥٪) لهذا العام.

ثالثا : ميزان المدفوعات

من المتوقع ان يسجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات تحسنا ملحوظا في عام ١٩٩٦، حيث يقدر ان ينخفض عجزه عن مستواه في عام ١٩٩٥ بنحو (٢٢) مليون دولار ليصل الى حوالي (٢٣٥) مليون دولار هذا العام، وبذلك تنخفض نسبته الى حوالي ٣,٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي. ويأتي هذا التحسن على الرغم من الارتفاع المتوقع في عجز الميزان التجاري لهذا العام عما كان عليه عام ١٩٩٥.

فعلى صعيد الصادرات من السلع، يتوقع ان تصل قيمتها بما في ذلك "المعاد تصديره" الى حوالي (١٩١٣) مليون دولار بزيادة نسبتها حوالي ٨,٠٪. في حين يتوقع ان تصل قيمة المستوردات الى حوالي (٤٢٨٧) مليون دولار بزيادة نسبتها حوالي ١٦,١٪. وتعود هذه الزيادة الملحوظة في قيمة المستوردات بصورة أساسية لزيادة قيمة المستوردات من الحبوب بالاضافة الى المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية.

رابعاً : المستوى العام للاسعار

تظهر الارقام القياسية لتكاليف المعيشة، المعدة من قبل دائرة الاحصاءات العامة، خلال العشرة اشهر الاولى من هذا العام، مقارنة مع نفس الفترة من عام ١٩٩٥ الى ارتفاع نسبي في المستوى العام للاسعار، اذ ارتفع من (١١٤,٣) نقطة في نهاية شهر كانون الثاني من عام ١٩٩٥ الى (١١٧,٧) نقطة في نهاية شهر تشرين اول من هذا العام، أي بنسبة (٣,٠٪) علما بان معدل نمو الرقم القياسي للمستوى العام للاسعار للعشرة اشهر الاولى من هذا العام بلغ حوالي (٧٪).

ولدى الرجوع الى مكونات الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لفترة المقارنة المذكورة، فان مجموعة المواد الغذائية والتي تشكل أهميتها النسبية حوالي (٤٠,٥٪) قد ارتفعت بنسة (٧,٦٪)، ومجموعة الملابس والاحذية والتي تشكل اهميتها النسبية (٨,١٪) قد ارتفعت بنسبة (١٢,٥٪)، ومجموعة السكن والنفقات المنزلية والتي تشكل اهميتها النسبية (٢٦,٨٪) قد ارتفعت بنسبة (٥,٨٪)، ومجموعة السلع والخدمات الاخرى والتي تشكل أهميتها النسبية (٢٤,٤٪) ارتفعت بنسبة (٦,٤٪).

خامساً : احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية وسعر صرف الدينار

ارتفع صافي الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي الاردني ليصل الى (٥٧٦) مليون دولار امريكي في مطلع شهر تشرين الثاني وبنسبة ارتفاع بلغت حوالي ٣٥٪ عما كان عليه في نهاية عام ١٩٩٥، ولا يشمل هذا الرقم الموجودات الاخرى لدى البنك المركزي وأهمها الذهب وحقوق السحب الخاصة والمساهمات في المؤسسات الاقليمية والدولية وموجودات اتفاقيات التبادل.

أما على صعيد سعر الصرف فقد حافظ البنك المركزي على ثبات كامل لسعر صرف الدينار مقابل الدولار، الامر الذي ادى الى زيادة جاذبية الموجودات المحررة بالدينار بالمقارنة مع الموجودات المحررة بالعملات الاجنبية.

سادساً : الائتمان واسعار الفائدة

حققت سياسة سعر الفائدة، نتائج طيبة في مجال استقرار الاسعار، ودون الاجحاف بتحقيق معدل مرتفع لنمو الناتج المحلي الاجمالي، كما وادت الى زيادة جاذبية الموجودات بالدينار مقابل الموجودات بالعملات الاجنبية، مما اسهم في بناء احتياطي البنك المركزي من العملات الاجنبية، ودعم استقرار سعر صرف الدينار. وفي الوقت ذاته، واصل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نموه بمعدل يقدر بنسبة ٩٪ خلال عام ١٩٩٦. وسوف تسهم اجراءات التحرير النقدي والمالي التي اتخذها البنك المركزي في اوائل شهر تشرين الثاني من هذا العام في تطوير سوق رأس المال الاردني وفي تعزيز نظام المدفوعات في المملكة وبما يسهم في توفير السيولة المحلية اللازمة لاستمرار النمو في الناتج المحلي الاجمالي.

سابعاً : سوق رأس المال وسوق العقار

ارتفع مجموع رؤوس اموال الشركات المسجلة في وزارة الصناعة والتجارة لمختلف القطاعات خلال العشرة أشهر الاولى من هذا العام الى (٧٢١,٤) مليون دينار مقابل (٣٧٥,٧) مليون دينار لنفس الفترة من عام ١٩٩٥ أي بنسبة نمو (٩٢٪) . علما بان جانبا من زيادة رؤوس اموال الشركات المسجلة، يعود الى تحويل بعض مؤسسات القطاع العام الى شركات مساهمة عامة.

وارتفع عدد المشاريع التي تمتعت بالمزايا والحوافز، التي يقدمها قانون تشجيع الاستثمار، خلال الاحد عشر شهراً من عام ١٩٩٦ الى (٢٥٠) مشروعا، بحجم استثمار مقداره (٣٢٩) مليون دينار، مقابل (١٠٧) مشروعا لنفس الفترة من العام الماضي بحجم استثمار مقداره (٢٧٠) مليون دينار، أي بنسبة نمو في عدد المشاريع بلغت (١٣٤٪) وبنسبة نمو في حجم الاستثمار بلغت (٢١,٩٪) وقد بلغ مجموع رؤوس اموال الشركات الاجنبية من هذه المشاريع (٦٢,٦) مليون دينار هذا العام، مقابل (٤٤,٠) مليون دينار عام ١٩٩٥ بنسبة نمو (٤٢,٣٪).

اما على صعيد النشاط في سوق عمان المالي، فتشير البيانات المتوفرة الى تراجع حجم تداول الاوراق المالية والى انخفاض اسعار الاسهم المتداولة هذا العام وللعام الثالث على التوالي. ففي السوق الثانوية، بلغ حجم التداول خلال العشرة أشهر الاولى من هذا العام (١٨١,٦) مليون دينار مقابل (٣٧١,٢) مليون دينار لنفس الفترة من عام ١٩٩٥، شكلت الاستثمارات الاجنبية منها (٣٠) مليون دينار لعام ١٩٩٦ مقابل (١١) مليون دينار لعام ١٩٩٥ وبزيادة نسبتها (١٧٢٪). وسجل الرقم القياسي المرجح لاسعار الاسهم تراجعا نسبته (٣,٩٪) عن مستواه في العام الماضي. كذلك فان الاصدارات الاولية، في السوق الاولي، خلال الاشهر العشرة الاولى من هذا العام انخفضت الى (١٩١,٠) مليون دينار مقابل (٣١٧,٥) مليون دينار لنفس الفترة من العام ١٩٩٥.

أما بالنسبة الى سوق العقار، ففي الوقت الذي حافظ فيه عدد عقود بيع العقار للعشرة اشهر الاولى

من هذا العام، على نفس مستواه لنفس الفترة من عام ١٩٩٥، الا ان قيمة العقارات التـي تم تداولها قد تراجعت بنسبة (١٤٪) مما اثر على ايرادات رسوم تسجيل الاراضي وضريبة بيع العقار لعام ١٩٩٦.

ثامناً : البطالة والفقر

تشير نتائج المسوحات الاولية للعمالة والبطالة والدخل التي نفذتها دائرة الاحصاءات العامة خلال شهري ايار وحزيران من عام ١٩٩٦ الى ان **معدل البطالة بين السكان الذين اعمارهم (١٨) سنة فأكثر قد بلغ (١٣٪) مقابل (١٥٪) عام ١٩٩٥**. ويعود سبب الانخفاض الى فتح بعض اسواق العمل الخارجية وبالاخص دول الخليج امام العمالة الاردنية عام ١٩٩٦، والتوجه الحكومي لضبط سوق العمل الاردني امام العمالة الوافدة. وتبين هذه المسوحات ان معدل البطالة بين الاناث اعلى منه بين الذكور، وقد انخفض للذكور من (١٢,٦٪) عام ١٩٩٥ الى (١١٪) عام ١٩٩٦ وللاناث من (٢٩,١٪) عام ١٩٩٥ الى (٢٢٪) عام ١٩٩٦.

اما بالنسبة الى مشكلة الفقر، فتجدر الاشارة في هذا المجال الى ان الاجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال السنوات ٩٣ - ٩٦ والمتعلقة بزيادة رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين، اضافة الى الاعانات التي يقدمها صندوق المعونة الوطنية والمشاريع التي يمولها صندوق التنمية والتشغيل قد ساهمت في التخفيف من حدة مشكلة الفقر في البلاد.

وانطلاقاً من اهتمام الحكومة، بمعالجة مشكلتي الفقر والبطالة، والتي لا زالت نسبتها مرتفعة رغم انخفاضها التدريجي في السنوات الثلاث الاخيرة، وايلاء هذا الموضوع ما يستحق من عناية فانه يجري حاليا، اعداد حزمة متكاملة لمشاريع شبكة الامان والسلامة الاجتماعية وبالتشاور مع بعض الدول الصديقة والمؤسسات الدولية والاقليمية للمساهمة في تمويلها، تنفذ على مدى ست سنوات. وتتضمن هذه الحزمة تعزيز مرتكزات الانتاجية الاجتماعية، والتي تشمل الصحة، والتعليم، والمعلومات والتكنولوجيا، والبنية التحتية، والتشغيل. كما انه سيتم بموجب هذه الحزمة، تمكين الفئات الاقل حظاً، من المساهمة بشكل اكبر في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، مما سينعكس ايجابياً على مستويات دخلهم واستهلاكهم. كما تتضمن هذه الحزمة:

- توسيع نشاطات صندوق المعونة الوطنية لتشمل جميع المحتاجين.
- تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الصغيرة وتوفير فرص عمل جديدة من خلال هذه المشاريع.
- دعم المشاريع الانتاجية الصغيرة وتوفير الائتمان اللازم لها، بما يمكن من توفير التشغيل الذاتي في مشاريع مولدة للدخل تؤمن الحياة الافضل للمواطنين.
- اشراك الفئات الاقل حظا في برامج عمل تدريبية.

وقد تم رصد مبلغ سبعة ملايين دينار في مشروع الموازنة لعام ١٩٩٧ مساهمة اولية من الحكومة لدعم هذه الحزمة الاجتماعية.

تاسعاً : المديونية الخارجية

استطاع الاردن خلال السنوات الخمس الماضية، تحقيق انجازات مرضية في مجال ادارة المديونية الخارجية وتخفيضها، حيث انخفض الرصيد المسحوب من القروض الخارجية من (٧٦١٥) مليون دولار عام ١٩٩٠ الى (٦٤٩٥) مليون دولار في نهاية شهر تشرين أول من هذا العام، وبذلك انخفضت نسبة المديونية الى الناتج المحلي الاجمالي من ١٩٠٪ عام ١٩٩٠ الى حوالي (٩٠٪) عام ١٩٩٦، وساهم في هذا الانخفاض نمو الناتج المحلي الاجمالي، والادارة المحافظة للمديونية، والسياسات التي اتبعت لتخفيض حجم المديونية، من خلال عمليات شراء الدين واعادة هيكلته والاعتماد على عمليات الاقتراض بشروط ميسرة، وشطب جزء من الديون الخارجية.

هذا، ومن المتوقع ان تبلغ قيمة الاقساط والفوائد التي ستدفع خلال هذا العام بعد عمليات اعادة الجدولة (٥٨٢) مليون دولار، أي ما نسبته (١٠,١٪) من قيمة اجمالي الصادرات من السلع والخدمات، في حين بلغت هذه النسبة (١١,٣٪) لعام ١٩٩٥.

ومن جانب آخر، فقد بقي معدل الفائدة المرجح على القروض المسحوبة في حدود ٤,٩٪ في عام ١٩٩٦ بعد ان كان هذا المعدل قد بلغ ٦,٦٪ عام ١٩٩١.

كما قامت الحكومة خلال هذا العام، بتكثيف جهودها لتخفيف اعباء المديونية الخارجية، من خلال الاتصال مع بعض الدول الدائنة، لتنفيذ اتفاقيات لتحويل الدين الى منح او استثمارات، حيث تم في هذا العام توقيع اتفاقية تنفيذية لتحويل مبلغ يعادل (٦٥) مليون دولار مع الحكومة الفرنسية وبسعر خصم نسبته ٤٧٪ من القيمة الاسمية للدين وبحيث يستخدم الرصيد المتبقي بعد الخصم لتمويل مشاريع استثمارية محلية بالدينار الاردني.

كما جرت الاتصالات، مع كل من اسبانيا والسويد وفنلندا، لتنفيذ اتفاقيات لتحويل الدين معها حيث تمت الموافقات من حيث المبدأ، على تحويل دين اسباني بمبلغ (٤٠) مليون دولار ودين سويدي بمبلغ (١١) مليون دولار ودين فنلندي بمبلغ (٥) مليون دولار ويجري حالياً الاتفاق مع هذه الجهات لتحديد اسعار الخصم وشروط الاتفاقيات.

ان استمرار ادارة الدين الخارجي بكفاءة، ادى بالهيئات الدولية المتخصصة في تقييم الملاءة المالية للدول بان تصدر شهادة ملاءة ائتمانية للاردن للمرة الثانية اظهرت فيها تحسن الملاءة في هذا العام عن العام الماضي، الامر الذي سيكون له آثار ايجابية على تحسين مكانة الاردن الاستثمارية في الاسواق المالية الدولية.

عاشراً : المديونية الداخلية

لقد حرصت الحكومة خلال عام ١٩٩٦، على تخفيض حجم المديونية الداخلية، وعدم زيادة أعبائها

وذلك لتمكين القطاع الخاص من الحصول على قروض وتسهيلات من الجهاز المصرفي لتمويل المشاريع الاستثمارية لموسسات القطاع الخاص، لتلبية متطلبات عمليات التنمية الاقتصادية، ولدعم قدراتها على خلق فرص عمل اضافية، تساهم في الحد من البطالة وزيادة مستوى الدخل. اذ تشير البيانات الاولية الى ان رصيد الدين العام الداخلي سيبلغ في نهاية عام ١٩٩٦ حوالي (٨٢٧,٤) مليون دينار مقابل (٨٣٧,٢) مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٥.

حادي عشر : المالية العامة

استمرت الحكومة في تبني نهج الاصلاح المالي، واتباع سياسات مالية متوازنة، لزيادة الاعتماد على الذات، مما أدى الى تخفيض عجز الموازنة العامة قبل المنح والمساعدات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ٥,٣٪ لعام ١٩٩٥ الى حوالي ٤,٦٪ لهذا العام متضمناً كامل كلفة دعم المواد التموينية، وزيادة مساهمة الايرادات المحلية في تغذية المدخرات الوطنية وتمويل الاستثمار الوطني. ويقدر ان تساهم الموازنة العامة لهذا العام بما نسبته ١٠,٧٪ في المدخرات المحلية وما نسبته حوالي ١٨,٦٪ في الاستثمار.

لقد استمر التحسن في الاداء المالي لهذا العام بالمقارنة مع عام ١٩٩٥، حيث يقدر ان تصل الايرادات المحلية لهذا العام الى حوالي (١٥٦٣,٤) مليون دينار او ما نسبته ٣٠,٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي مقابل حوالي (١٣٧٢,٢) مليون دينار او ما نسبته ٢٩,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٥ بزيادة نسبتها حوالي ١٣,٩٪.

ويقدر ان تصل النفقات الجارية لهذا العام الى حوالي (١٢٩٤,٤) مليون دينار او ما نسبته ٢٥,٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي، مقابل (١٢٠٠,٤) مليون دينار لعام ١٩٩٥ او ما نسبته ٢٥,٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي أي بزيادة نسبتها حوالي ٧,٨٪ وهي اقل من نسبة نمو الايرادات المحلية المقدرة بحوالي ١٣,٩٪.

اما بالنسبة للنفقات الرأسمالية، فمن المتوقع ان تصل هذا العام الى حوالي (٣٨٤,٤) مليون دينار او ما نسبته ٧,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي مقابل حوالي (٣٣٧,١) مليون دينار لعام ١٩٩٥ بزيادة نسبتها ١٤,٠٪، مما يظهر تحسنا ملموسا في قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الاستثمارات الحكومية.

وبذلك يكون عجز الموازنة قبل المنح والمساعدات المتوقع لهذا العام متضمناً كامل كلفة دعم المواد التموينية حوالي (٢٣٧) مليون دينار مقابل مبلغ (٢٤٦,٦) مليون دينار لعام ١٩٩٥، بانخفاض نسبته حوالي (٣,٩٪). علما بان الارقام اعلاه تشمل فوائد صندوق التسلح التي كانت تنفق خارج قانون الموازنة العامة.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

يتوقع ان يستمر النمو في الاقتصاد الوطني خلال العام القادم بنسب افضل مما هي عليه هذا العام، من خلال تحسين المناخ الملائم لجذب الاستثمارات، الذي يؤثر مباشرة على زيادة نمو النشاط الاقتصادي في البلاد وفيما يلي استعراض لاهم المؤشرات الاقتصادية المتوقعة لعام ١٩٩٧:

١ - يقدر ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بنسبة (٦,٥٪) وسيساهم في ذلك حزمة التشريعات المالية والاقتصادية التي ستعرض على مجلسكم الكريم خلال الدورة الحالية، وسيكون لقطاعات السياحة والصناعة والتعدين والانشاءات مساهمة كبيرة في ذلك.

٢ - يتوقع ان يكون ارتفاع المستوى العام للاسعار في حدود (٤٪).

٣ - يتوقع زيادة الصادرات الوطنية العام القادم بنسب لا تقل عن ٨,٨٪ من خلال فتح اسواق جديدة والتوسع في الصادرات الى الاسواق التقليدية التي تأثرت من جراء احداث الخليج وبدء الانتاج في بعض المشاريع التصديرية الجديدة في الصناعات الاستخراجية وخاصة صناعة الاسمدة واملاح البحر الميت.

٤ - يتوقع زيادة المستوردات بنسب اقل مما تحقق هذا العام، بسبب انخفاض اسعار الحبوب عالميا وتوقع انخفاض المستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطة التي ارتفعت بشكل كبير هذا العام.

٥ - من المتوقع نمو الفائض في ميزان الخدمات بنسبة جيدة من خلال زيادة تحويلات العاملين في الخارج والنمو المنتظر في قطاعي النقل والسياحة.

٦ - من المتوقع ان يحقق سوق عمان المالي نمواً ملحوظا وذلك استجابة الى سياسة الانفتاح الجاذب للاستثمارات المحلية والاجنبية في الاوراق المالية المتداولة والى التشريعات المالية والاقتصادية الجديدة.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

أرجو ان اوضح تالياً أهم المرتكزات الاساسية لمشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٧.

١ - مواصلة تبني السياسات المالية الهادفة الى استمرار مسيرة النمو وزيادة الاعتماد على الذات بتخفيض عجز الموازنة العامة.

٢ - الاستمرار في تخفيض الاستهلاك الحكومي من خلال ضبط الانفاق الجاري والذي ينعكس بدوره على زيادة في المدخرات الوطنية.

٣ - توجيه المزيد من الموارد الذاتية نحو الانفاق الاستثماري، فقد تم تخصيص مبلغ (٤٣٥,٠) مليون دينار ضمن مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٧ مقابل (٣٩٤,٠) مليون دينار لعام ١٩٩٦.

٤ - تعزيز المحافظة على المال العام وتحصيل حقوق الخزينة من خلال احكام الرقابة المالية وتطوير وسائلها من خلال مكننة اعمال الدوائر المالية المتعلقة بالتحصيل ومن خلال ربط الحوافز بالتحصيل.

٥ - ايلاء قواتنا المسلحة الباسلة واجهزتنا الامنية والدفاع المدني - العيون الساهرة على أمن البلد واستقراره - كل الاهتمام بتوفير المخصصات اللازمة لتطوير قدراتها وتنمية كفاءاتها لتمكينها من القيام بواجبها ودورها المميز.

٦ - دعم شبكة الامان والسلامة الاجتماعية للحد من مشكلتي الفقر والبطالة والتخفيف من آثارهما السلبية من خلال اعطاء الاولوية للمشاريع المكثفة للعمالة والاستمرار في زيادة دعم كل من صندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية ورصد المخصصات الاضافية لمشاريع هذه الشبكة.

٧ - توفير حوالي ثلاثة آلاف فرصة عمل جديدة من خلال الاحداثات الفنية والمهنية المحدودة والتعليم الاضافي والمشاريع الرأسمالية.

٨ - رصد مخصصات فوائد صندوق التسلح العسكري ولاول مرة في مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٧، والتي كانت تنفق خارج الموازنة العامة في السنوات السابقة لينسجم ذلك مع مبدأ شمولية الموازنة.

٩ - استيعاب كامل كلفة دعم المواد التموينية والدعم النقدي للقمح في الموازنة العامة.

١٠- الاستمرار في التوجه نحو اقتصاديات السوق والانفتاح على الاسواق العالمية وتعزيز العلاقة التكاملية للقطاعين العام والخاص والسير بمبدأ التخاصية القائم على الشفافية الكاملة والهادف الى رفع الكفاءة الانتاجية للمشاريع التي تساهم فيها الحكومة.

١١- مواصلة العمل على تصحيح اوضاع المؤسسات العامة، ورفع كفايتها وتحسين ادائها وزيادة قدراتها الذاتية وتمكينها من استرداد الكلفة المبنية على اساس الاستخدام الامثل للموارد المحلية المتاحة.

١٢- مواصلة الجهود المكثفة لتطوير الاجهزة الادارية والفنية وتدريبها وتفعيل واعادة توزيع فائض الموظفين بين الوزارات والدوائر الحكومية.

١٣- الاستمرار في توفير الرعاية الصحية من خلال دعم المراكز الصحية والمستشفيات والتوسع بها، وتوسيع مظلة التأمين الصحي.

١٤- ايلاء قطاع الشباب الاهتمام اللازم وذلك من خلال بناء المجمعات الرياضية والمراكز الثقافية والشبابية وتوفير الدعم للنوادي ضمن الموارد المتاحة.

١٥- الاستمرار في تبني منهج موازنة البرامج والاداء لربط المخصصات المالية بالانجازات من خلال خطة استراتيجية على المدى المتوسط.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

يتوقع ان يستمر النمو في الاقتصاد الوطني خلال العام القادم بنسب افضل مما هي عليه هذا العام، من خلال تحسين المناخ الملائم لجذب الاستثمارات، الذي يؤثر مباشرة على زيادة نمو النشاط الاقتصادي في البلاد وفيما يلي استعراض لاهم المؤشرات الاقتصادية المتوقعة لعام ١٩٩٧:

١ - يقدر ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بنسبة (٦,٥٪) وسيساهم في ذلك حزمة التشريعات المالية والاقتصادية التي ستعرض على مجلسكم الكريم خلال الدورة الحالية، وسيكون لقطاعات السياحة والصناعة والتعدين والانشاءات مساهمة كبيرة في ذلك.

٢ - يتوقع ان يكون ارتفاع المستوى العام للاسعار في حدود (٤٪).

٣ - يتوقع زيادة الصادرات الوطنية العام القادم بنسب لا تقل عن ٨,٨٪ من خلال فتح اسواق جديدة والتوسع في الصادرات الى الاسواق التقليدية التي تأثرت من جراء احداث الخليج وبدء الانتاج في بعض المشاريع التصديرية الجديدة في الصناعات الاستخراجية وخاصة صناعة الاسمدة واملاح البحر الميت.

٤ - يتوقع زيادة المستوردات بنسب اقل مما تحقق هذا العام، بسبب انخفاض اسعار الحبوب عالميا وتوقع انخفاض المستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطة التي ارتفعت بشكل كبير هذا العام.

٥ - من المتوقع نمو الفائض في ميزان الخدمات بنسبة جيدة من خلال زيادة تحويلات العاملين في الخارج والنمو المنتظر في قطاعي النقل والسياحة.

٦ - من المتوقع ان يحقق سوق عمان المالي نمواً ملحوظا وذلك استجابة الى سياسة الانفتاح الجاذب للاستثمارات المحلية والاجنبية في الاوراق المالية المتداولة والى التشريعات المالية والاقتصادية الجديدة.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

أرجو ان اوضح تالياً أهم المرتكزات الاساسية لمشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٧.

١ - مواصلة تبني السياسات المالية الهادفة الى استمرار مسيرة النمو وزيادة الاعتماد على الذات بتخفيض عجز الموازنة العامة.

٢ - الاستمرار في تخفيض الاستهلاك الحكومي من خلال ضبط الانفاق الجاري والذي ينعكس بدوره على زيادة في المدخرات الوطنية.

٣ - توجيه المزيد من الموارد الذاتية نحو الانفاق الاستثماري، فقد تم تخصيص مبلغ (٤٣٥,٠) مليون دينار ضمن مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٧ مقابل (٣٩٤,٠) مليون دينار لعام ١٩٩٦.

٤ - تعزيز المحافظة على المال العام وتحصيل حقوق الخزينة من خلال احكام الرقابة المالية وتطوير وسائلها من خلال مكننة اعمال الدوائر المالية المتعلقة بالتحصيل ومن خلال ربط الحوافز بالتحصيل.

٥ - ايلاء قواتنا المسلحة الباسلة واجهزتنا الامنية والدفاع المدني - العيون الساهرة على أمن البلد واستقراره - كل الاهتمام بتوفير المخصصات اللازمة لتطوير قدراتها وتنمية كفاءاتها لتمكينها من القيام بواجبها ودورها المميز.

٦ - دعم شبكة الامان والسلامة الاجتماعية للحد من مشكلتي الفقر والبطالة والتخفيف من آثارهما السلبية من خلال اعطاء الاولوية للمشاريع المكثفة للعمالة والاستمرار في زيادة دعم كل من صندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية ورصد المخصصات الاضافية لمشاريع هذه الشبكة.

٧ - توفير حوالي ثلاثة آلاف فرصة عمل جديدة من خلال الاحداثات الفنية والمهنية المحدودة والتعليم الاضافي والمشاريع الرأسمالية.

٨ - رصد مخصصات فوائد صندوق التسلح العسكري ولاول مرة في مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٧، والتي كانت تنفق خارج الموازنة العامة في السنوات السابقة لينسجم ذلك مع مبدأ شمولية الموازنة.

٩ - استيعاب كامل كلفة دعم المواد التموينية والدعم النقدي للقمح في الموازنة العامة.

١٠- الاستمرار في التوجه نحو اقتصاديات السوق والانفتاح على الاسواق العالمية وتعزيز العلاقة التكاملية للقطاعين العام والخاص والسير بمبدأ التخاصية القائم على الشفافية الكاملة والهادف الى رفع الكفاءة الانتاجية للمشاريع التي تساهم فيها الحكومة.

١١- مواصلة العمل على تصحيح اوضاع المؤسسات العامة، ورفع كفايتها وتحسين ادائها وزيادة قدراتها الذاتية وتمكينها من استرداد الكلفة المبنية على اساس الاستخدام الامثل للموارد المحلية المتاحة.

١٢- مواصلة الجهود المكثفة لتطوير الاجهزة الادارية والفنية وتدريبها وتفعيل واعادة توزيع فائض الموظفين بين الوزارات والدوائر الحكومية.

١٣- الاستمرار في توفير الرعاية الصحية من خلال دعم المراكز الصحية والمستشفيات والتوسع بها، وتوسيع مظلة التأمين الصحي.

١٤- ايلاء قطاع الشباب الاهتمام اللازم وذلك من خلال بناء المجمعات الرياضية والمراكز الثقافية والشبابية وتوفير الدعم للنوادي ضمن الموارد المتاحة.

١٥- الاستمرار في تبني منهج موازنة البرامج والاداء لربط المخصصات المالية بالانجازات من خلال خطة استراتيجية على المدى المتوسط.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

في ضوء المرتكزات والتوجهات المبينة اعلاه، تم تحديد ابعاد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧ المبينة تفاصيلها في الجدول الملحق بهذا الخطاب. **وفيما يلي عرض لاهم العناصر الرئيسة لهذا المشروع:**

١) قدرت الايرادات العامة بما فيه المنح والمساعدات الخارجية لعام ١٩٩٧ بمبلغ (١٨٦٠,٠) مليون دينار بزيادة نسبتها ٦٪ عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٦، كما قدرت الايرادات المحلية بمبلغ (١٦٩١) مليون دينار بزيادة نسبتها ٨,٢٪ عن اعادة تقدير عام ١٩٩٦.
وتغطي الايرادات المحلية ما نسبته حوالي (٨٨,٣٪) من اجمالي النفقات الجارية والرأسمالية لهذا العام مقابل (٨٧,٠٪) كمقدر لعام ١٩٩٦ على الرغم من زيادة مخصصات النفقات الرأسمالية بشكل مرض.

٢) قدرت النفقات العامة بمبلغ (١٩١٦) مليون دينار بزيادة نسبتها (١١,١٪ عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٦ منها مبلغ (١٤٨١) مليون دينار للنفقات الجارية بزيادة نسبتها ٨,٢٪ عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٦ ومبلغ (٤٣٥) مليون دينار للنفقات الرأسمالية بزيادة نسبتها ٢٢,١٪ عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٦. كل ذلك بعد استبعاد مخصصات مشاريع مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية ومشاريع سلطة الكهرباء بسبب تحويلها الى شركات عامة واضافة مخصصات فوائد صندوق التسلح.

٣) قدر عجز الموازنة بمبلغ (٥٦,٠) مليون دينار، وفي حال استبعاد المنح والمساعدات يصبح عجز الموازنة المقدر لعام ١٩٩٧ (٢٢٥) مليون دينار مقابل (٢٣٧,٠) مليون دينار لعام ١٩٩٦ أي بانخفاض نسبته ٥,١٪ ويمثل هذا العجز ما نسبته ٣,٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي، وقد غطت الايرادات العامة ما نسبته (٩٧,١٪) من النفقات العامة المقدرة لعام ١٩٩٧ مقابل (٩٦٪) لعام ١٩٩٦.

٤) قدرت موازنة التمويل بمبلغ (٣١٤,٥) مليون دينار منها (٢٥٨,٥) مليون دينار لتسديد اقساط القروض الداخلية والخارجية ومبلغ (٥٦,٠) مليون دينار لتغطية عجز الموازنة العامة لعام ١٩٩٧.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

يجيء تقديم هذا المشروع الذي بين ايديكم، بعد ان خطا الاقتصاد الوطني خطوات حثيثة نحو مرحلة النمو الصحي المتواصل، والاعتماد على الموارد المحلية، الذي يتطلب حشد الطاقات الذاتية والقدرات

الوطنية واتخاذ القرارات الصعبة، واستمرار الجهود الذاتية لتصويب اوضاعنا الاقتصادية والمالية، وهذا لن يتأتى الا من خلال تكاتف جهود ابناء هذا الوطن المخلصين وتعميق وتوثيق التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وبالدعم المتواصل من الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات الدولية التي تستحق منا كل الشكر والتقدير.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

تشير الارقام الاولية ان النشاط الاقتصادي خلال عام ١٩٩٦ قد حقق معدلات نمو مرضية، وقد رافق ذلك تحقيق نمو في استثمارات القطاع الخاص الانتاجية وانخفاض عبء خدمة الدين الخارجي والمحافظه على الاستقرار النقدي والمالي في المملكة.

ويعود الفضل في السياسات المالية والاقتصادية التي تم اتخاذها الى توجيهات سيد البلاد الحكيمة وحرصه الدائم على تحقيق المنعة والعزة للوطن وتوفير الرفاة والامان لجميع المواطنين. ولا يفوتني في هذا المجال الا ان أتقدم بجزيل الشكر لسمو ولي العهد الامير الحسن على رعايته المستمرة لمسيرة التنمية في اردننا العزيز، حفظ الله جلالة الحسين المعظم قائد مسيرتنا المظفرة، وحفظ الاردن وشعبه الابي الاصيل وصان وحدته الوطنية وهدانا جميعاً سبل الرشاد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس

شكراً معالي وزير المالية، وبعد ان استمعنا زملائي الافاضل الى خطاب الموازنة للسنة المالية القادمة، البند الذي يليه.

السيد الامين العام

ب – كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١١٤٢٨) تاريخ ١٩٩٦/١١/٢٧، والمتضمن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧.

معالي رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

ابعث اليكم بـ (٢٠٠) مائتي نسخة من مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧ بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٦/١١/٢٣ مع الجداول الملحقة به لاحالته الى مجلس النواب، للنظر في اقراره.

واقبلوا فائق الاحترام

رئاسة الوزراء

الرقم ١٣م – ٩٧ – ١١٤٢٨

- التاريخ ١٤١٧/٧/١٦
- الموافق ١٩٩٦/١١/٢٧.

مشـــروع

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧

المادة (١): يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧ ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٧/١/١.

المادة (٢): تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للاثني عشر شهراً المنتهية بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٣١ بما يلي:–

أ – الايرادات (١ ٨٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠) دينار
ب – النفقات (١ ٩١٦ ٠٠٠ ٠٠٠) دينار
ج – العجز (٥٦ ٠٠٠ ٠٠٠) دينار

المادة (٣): تقدر مصادر التمويل في هذا القانون بمبلغ (٣١٤ ٤٩٢ ٠٠٠) دينار ويستخدم هذا المبلغ لتغطية عجز الموازنة ولتسديد اقساط القروض الداخلية والخارجية.

المادة (٤): أ - تخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الانمائية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت اموالها لنشاطات اقتصادية محددة فتنفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات.

ب - يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية وتودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية.

ج - اذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز الحصول على القروض الخارجية الميسرة بما يغطي الفرق بين المقدر من هذه المنح والمتحقق منها.

المادة (٥): أ - يتم الانفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناء على اوامر مالية عامة او خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة.

ب - يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد.

ج - اذا انيط تنفيذ أي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما بوزارة او دائرة او جهة رسمية اخرى. يجوز نقل صلاحية الانفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الانفاق في الوزارة او الدائرة او الجهة الرسمية الاخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة.

د - لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الاغراض المحددة لها ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات.

هـ - لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد عن المخصصات الواردة في هذا القانون، كما لا يجوز طرح عطاء أي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرصودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية/ الموازنة العامة بناء على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة.

و - لا يجوز فتح حساب امانات من المخصصات المرصودة في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية.

ز - يجوز لرئيس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/ الموازنة العامة في حالات الضرورة احداث مواد او بنود جديدة في أي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد او بنود الفصل ذاته.

ح - تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه المشاريع من ايراداتها الذاتية، الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون.

المادة (٦): أ - يتم الانفاق من مخصصات اغاثة النازحين المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية، الموازنة العامة ووزير الخارجية/ دائرة الشؤون الفلسطينية.

ب - يتم الانفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/ الموازنة العامة.

المادة (٧): لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون.

المادة (٨): أ - يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير امالية/ الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس.

ب - لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى اية مجموعة اخرى او بالعكس.

كما لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الاجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الاخرى في هذه النفقات.

ج - لا يجوز نقل المخصصات الى المواد (١١٣)، (١١٤)، (١١٥)، (١١٦) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بينها.

د - مع مراعاة احكام الفقرات (أ، ب، ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى بند آخر في الفصل نفسه، بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة وزارة الدفاع.

هـ - يستثنى مجلس الامة من احكام الفقرات (أ، ب، ج، د).

المادة (٩): بالرغم مما ورد في هذا القانون أو أي تشريع آخر يتولى صلاحيات رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ووزير المالية فيما يتعلق بالأحكام المالية المتعلقة بالفصل (١/٢) مجلس الامة كل من:-

أ - رئيس مجلس الاعيان والنواب اذا تعلق الامر بمجلس الامة.

ب - رئيس مجلس الاعيان اذا تعلق الامر بمجلس الاعيان.

ج - رئيس مجلس النواب اذا تعلق الامر بمجلس النواب.

المادة (١٠): أ - لا يجوز التعيين على المادة (١٠٤) اجور العمال في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية.

ب - لا يجوز تعيين الموظفين الذين تسملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية/ الموازنة العامة.

ج – يتم تحديد الوظائف وعدد العمال على حساب النفقات الرأسمالية بموجب جداول تتضمن رواتبهم وأجورهم على ان يتم الموافقة المسبقة على هذه الجداول من رئيس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/ الموازنة العامة.

د – تنتهي أعمال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بإنتهاء تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات.

المادة (١١): يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في أي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها وفئاتها ودرجاتها او رواتبها وفق احكام نظام الخدمة المدنية بإستثناء وظائف الوزارات والدوائر الحكومية ذات الانظمة الخاصة.

المادة (١٢): تعتبر جداول الايرادات والنفقات الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه.

المادة (١٣): رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ البرامج والمشاريع الواردة في هذا القانون دون الاخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الاخرى.

معالي رئيس المجلس

المطلوب احالته الى اللجنة المالية يحال الى اللجنة المالية.

وباسمكم اتقدم من اللجنة المالية من الزملاء الكرام ان يولوا هذا الموضوع جل عنايتهم للاسراع في انجاز ماهو مطلوب منا حيال الموازنة للعام القادم باقصر وقت ممكن السيد الامين العام البند الذي يليه:

السيد الامين العام

٤ – قرارات اللجان المتعلقة بانتخاب رؤساء ومقررين لها:

١ – قرار لجنة الشؤون العربية والدولية رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/١ والمتضمن انتخاب:

١. سعادة الدكتور فوزي الطعيمة رئيساً للجنة.

٢. معالي الدكتور عبدالمجيد العزام مقررا للجنة.

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الشوون العربية والدولية لمجلس النواب الثاني عشر بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٦/١٢/١ وقررت انتخاب كل من:-

١ – سعادة النائب الدكتور فوزي الطعيمة رئيساً للجنة.

٢ – معالي النائب الدكتور عبدالمجيد العزام مقرراً للجنة.

د. محمد المصالحة • لجنة الشؤون العربية والدولية.
أمين عام مجلس النواب.

معالي رئيس المجلس

الدكتور محمد عضوب الزبن

الدكتور محمد عضوب الزبن

شكراً معالي الرئيس

طلب بسيط من معاليك ان يوعز الى الامانة العامة ان تتكرم علينا الامانة العامة باعلام المجلس بجلسات اللجنة المالية لمن يرغب بالحضور لمناقشة الموازنة مع اللجنة المالية، اكون شاكر لمعاليك.

معالي رئيس المجلس

شكراً، جرت العادة باستمرار ان يكتب على لوحه في مدخل المجلس مواعيد اللجان والزملاء المهتمين يستطيعوا يطلعوا على اجتماعات اللجان من ذلك الاعلان الذي يوضح مواعيد اجتماعات اللجان تفضل السيد الامين العام.

السيد الامين العام

١ – قرار اللجنة الادارية رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢ والمتضمن انتخاب:

١. سعادة النائب السيد أحمد الكساسبه رئيساً للجنة.

٢. سعادة النائب خالد عبدالنبي العجارمه مقرراً للجنة.

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب الثاني عشر بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٢ وقررت انتخاب كل من:

١ – سعادة النائب السيد أحمد الكساسبه رئيساً للجنة.

٢ – سعادة النائب السيد خالد عبدالنبي العجارمة مقرراً للجنة.

امين عام مجلس النواب اللجنة الادارية

د. محمد المصالحة

معالي رئيس المجلس

القرار الذي يليه

السيد الامين العام

٣ – قرار لجنة التربية والثقافة والشباب رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢ والمتضمن انتخاب:

١. معالي السيد نادر الظهيرات رئيساً للجنة.

٢. سعادة الدكتور فرح الربضي مقرراً للجنة.

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة التربية والثقافة والشباب لمجلس النواب الثاني عشر بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٢ وقررت انتخاب كل من:

١ – سعادة النائب السيد نادر الظهيرات رئيساً للجنة.

٢ – سعادة النائب الدكتور فرح الربضي مقرراً للجنة.

د. محمد المصالحة. • لجنة التربية والثقافة والشباب.

أمين عام مجلس النواب

معالي رئيس المجلس

القرار الذي يليه

السيد الامين العام

٤ – قرار لجنة الصحة والبيئة رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢ والمتضمن انتخاب:

١. معالي النائب الدكتور محمد عضوب الزبن رئيساً للجنة.

٢. سعادة النائب الدكتور هاني حجازين مقرراً للجنة.

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الصحة والبيئة لمجلس النواب الثاني عشر بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٢ وقررت انتخاب كل من:

١ – معالي النائب الدكتور محمد عضوب الزبن رئيساً للجنة.

٢ – سعادة النائب الدكتور هاني حجازين مقرراً للجنة.

أمين عام مجلس النواب • لجنة الصحة والبيئة.

د. محمد المصالحة

معالي رئيس المجلس

القرار الذي يليه

السيد الامين العام

٥ – قرار لجنة الزراعة والمياه رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢ والمتضمن انتخاب:

١. سعادة النائب السيد حاتم الغزاوي رئيساً للجنة.

٢. سعادة النائب السيد جميل الحشوش مقرراً للجنة.

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الزراعة والمياه لمجلس النواب الثاني عشر بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٢ وقررت انتخاب كل من:

١ – سعادة النائب السيد حاتم الغزاوي رئيساً للجنة.

٢ – سعادة النائب السيد جميل الحشوش مقرراً للجنة.

أمين عام مجلس النواب • لجنة الزراعة والمياه

د. محمد المصالحة

معالي رئيس المجلس

القرار الذي يليه

السيد الامين العام

٦ – قرار لجنة العمل والتنمية الاجتماعية رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/١ والمتضمن انتخاب:

١. معالي النائب الدكتور نادر ابو الشعر رئيساً للجنة.

٢. سعادة النائب السيد سليمان السعد مقرراً للجنة.

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة العمل والتنمية الاجتماعية لمجلس النواب الثاني عشر بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٦/١٢/١ وقررت انتخاب كل من:

١ – معالي النائب الدكتور نادر ابو الشعر رئيساً للجنة.

٢ – سعادة النائب السيد سليمان السعد مقرراً للجنة.

أمين عام مجلس النواب • لجنة العمل والتنمية الاجتماعية

د . محمد المصالحة

معالي رئيس المجلس

القرار الذي يليه

السيد الامين العام

٧ – قرار لجنة الطاقة والثروة المعدنية رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/١ والمتضمن انتخاب:

١. سعادة النائب السيد بدر الرياطي رئيساً للجنة.

٢. سعادة النائب السيد فواز الزعبي مقرراً للجنة.

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الطاقة والثروة المعدنية لمجلس النواب الثاني عشر بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٦/١٢/١ وقررت انتخاب كل من:

١ – سعادة النائب السيد بدر الرياطي رئيساً للجنة.

٢ – سعادة النائب السيد فواز الزعبي مقرراً للجنة.

أمين عام مجلس النواب • لجنة الطاقة والثروة المعدنية

د . محمد المصالحة

معالي رئيس المجلس

القرار الذي يليه

السيد الامين العام

٨ - قرار لجنة الخدمات العامة والسياحة والآثار رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/١ والمتضمن انتخاب:

١. معالي النائب السيد توفيق كريشان رئيساً للجنة.

٢. سعادة النائب السيد فواز الزعبي مقرراً للجنة.

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الخدمات العامة والسياحة والآثار لمجلس النواب الثاني عشر بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٦/١٢/١ وقررت انتخاب كل من:

١ - معالي النائب السيد توفيق كريشان رئيساً للجنة.

٢ - سعادة النائب السيدفواز الزعبي مقرراً للجنة.

أمين عام مجلس النواب • لجنة الخدمات العامة

د . محمد المصالحة والسياحة والآثار

معالي رئيس المجلس

القرار الذي يليه

السيد الامين العام

٩ - قرار لجنة فلسطين رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/١ والمتضمن انتخاب:

١. سعادة النائب السيد عبدالعزيز جبر رئيساً للجنة.

٢. سعادة النائب الدكتور عبدالمجيد الاقطش مقرراً للجنة.

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة فلسطين لمجلس النواب الثاني عشر بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٦/١٢/١ وقررت انتخاب كل من:

١ - سعادة النائب السيد عبدالعزيز جبر رئيساً للجنة.

٢ - سعادة النائب الدكتور عبدالمجيد الاقطش مقرراً للجنة.

أمين عام مجلس النواب • لجنة فلسطين

د . محمد المصالحة

معالي رئيس المجلس

القرار الذي يليه

السيد الامين العام

١٠ - قرار لجنة الريف والبادية رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/١ والمتضمن انتخاب:

١. سعادة النائب السيد محمد الحنيطي رئيساً للجنة.

٢. معالي النائب السيد منصور بن طريف مقرراً للجنة.

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الريف والبادية لمجلس النواب الثاني عشر بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٦/١٢/١ وقررت انتخاب كل من:

١ - سعادة النائب السيد محمد الحنيطي رئيساً للجنة.

٢ - معالي النائب المهندس منصور بن طريف مقرراً للجنة.

امين عام مجلس النواب • لجنة الريف والبادية

د . محمد المصالحة

اهنيء الزملاء بثقة زملائهم اعضاء اللجان السادة الرؤساء ومقررين اللجان ونتمنى للجان خلال الدورة العادية ان تستطيع. بجهد الجميع وتعاون الجميع ان تقوم بما هو موكل لها بالمواد المطروحة على اللجان.

السيد الامين العام البند الذي يليه

السيد الامين العام

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

• عينت يوم الاربعاء تاريخ ١٩٩٦/١٢/١١

معالي رئيس المجلس

السادة الزملاء شكراً لكم جميعاً وانهي الجلسة

"انتهت الجلسة"

د . محمد المصالحه	م. سعد هايل السرور
امين عام مجلس النواب	رئيس مجلس النواب